

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية

أ. الربيع كواهي

قسم علم الاجتماع والديمقراطية

كلية الحقوق - جامعة جيجل

الملخص:

تتضمن المداخلة الحالية صورة مركزة عن مفهوم أو ماهية الحكم الرشيد في العالم النامي والعربي بوجه خاص، من خلال تناول نظرة المفكرين والمتقنين وعامة الناس حول الحكم الرشيد، وكذا الإشارة إلى أهم مستلزمات ومقومات هذا الحكم، كالموارد البشرية ودور المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى أهمية التنسيق والتعاون المتبادل فيما بين مختلف هذه المؤسسات.

الكلمات المفاتيح: الرؤية الإسلامية للحكم الرشيد، الموارد البشرية، التساند الوظيفي.. الخ.

مقدمة

الحكم الرشيد هو الحكم المستقيم على طريق الحق مع تصلب فيه ومنه حكم الخلفاء الراشدين.

والرشيد هو أحد أسماء الله الحسنى أي حسن التقدير. قال تعالى ﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾¹ وقد عرف البعض الحكم الرشيد على أنه الذي يتكامل فيه دور الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وعصبها، بالعمل الطوعي الذي يقوم على حقوق الإنسان وأهمها حرية التعبير والتنظيم وخاصة تنظيم المستضعفين. وهي بذلك تعتبر رقيا على الدولة والقطاع الخاص بل قائدا ورائدا للمجتمع (المجتمع ليقود الدولة لتحقيق التوازن المنشود في المجتمع) أما الأمم المتحدة فجاءت بمفهوم الحكم الرشيد بركائزه الثلاث²: وهي الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والتي أطلق عليها اسم القطاع الثالث كجزء أساسي في المجتمع. ويقول د/محمودي عبد القادر³: " إن محاولة تعريف الحكم الرشيد ليجعل منها مصطلحا إجرائيا عملية شاقة بسبب زعزعة نجاعة علم السياسة الذي لم يتمكن بعد من تحقيق القطيعة الاستمولوجية الضرورية "

ويرى أن عبارة الحكم الرشيد ترتبط ارتباطا وطيدا مع التحولات الدولية الراهنة التي يصطلح عليها بالعمولة.

ورغم أنها ظاهرة قديمة ترجع إلى ازدهار الاقتصاد الرأسمالي خلال الثنائية القطبية إلا أنها توسعت لتشمل كافة ميادين السياسة وذلك على مستوى

1- سورة هود. الآية. 78.

2 - د. شاعر النابلسي - ما أحوجنا اليوم إلى ثورة التغيير في الإسلام -

http://metransparent.com/texts/shaker_al_nabulsi_changing_in_islam.htm

3 - د. محمودي عبد القادر - المتطلبات الجديدة للحكم الرشيد -

http://www.pfln.org.dz/upfln-drt_root/index.htm

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

العلاقات فيما بين الدول وحتى داخل الدول نفسها، وبالأحرى دول العالم الثالث.

إن هذا يرجعنا إلى التساؤل أكثر عن هذه العبارة "الحكم الرشيد" هل ترجع إلى الرشادة السياسية أم الاقتصادية أم إلى ماذا؟ ماذا نقصد بالحكم الرشيد؟ وفيما يتمثل الرشيد؟ هل بناء ديمقراطية شبيهة بالديمقراطية الغربية؟ أم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية؟ أم في تحقيق الحريات الفردية وحقوق الإنسان؟.

هل الحكم الرشيد يعني مسايرة العولمة والتكيف مع ما يجري في العالم؟ أظن أن مصطلح الرشيد اليوم مختلف من شخص لآخر ومن حاكم لآخر، وكل دولة تدعي أنها تسعى إلى إقامة حكم رشيد. وهنا يمكن القول أن الحكم الرشيد سواء قصد به ترشيد الاقتصاد أو السياسة أو غيرها؛ فإنه يرتبط بالأفراد حاكم ومحكوم وعليه فالرشيد لا بد أن ينطلق من الإنسان الرشيد. فالحكم الرشيد المستقيم على طريق الحق في جميع الميادين يتطلب وجود إنسان رشيد يفهم الرشيد ويسعى إلى تحقيقه.

فما هي مقومات الحكم الرشيد؟:

نسمع اليوم معظم السياسيين وخاصة من هم في سلطة القرار يتكلمون على ضرورة إقامة حكم رشيد، أو القيام بأعمال في إطار الحكم الرشيد، فكل واحد يدعي بأن حكمه هو الحكم الرشيد، وهذا في المجتمعات العربية أما في المجتمعات الغربية؛ نلاحظ الاعتداء على الحرمات، ونلاحظ قهر وديكتاتوريات وخير دليل على ذلك الولايات المتحدة في مواجهتها للذين يعارضون الحرب على العراق. وفرنسا في مواجهة الشباب الراض للبطالة.

فالحكم الرشيد هو الذي يقضي على بؤر التوتر، ويحسن مواجهة ظواهر الشغب والجرمة، فتصبح منعدمة أو على الأقل محدودة.

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

أما الحكومات العربية فكأن الرشد بالنسبة إليها يكمن في تجويع شعوبها وتكميم أفواههم ونشر مظاهر التفسخ الغربي بينهم.

وكان الرشد أصبح ينحصر في محاربة الإرهاب وفي حرية المرأة و مساواتها بالرجل وإنجاز بعض المشاريع التحويلية... إلخ. مع العلم أن هذه الظواهر كلها غربية على مجتمعاتنا العربية التي عرفت الحكم الراشد يوم أن كانت أوروبا تعيش التناحر والتقاتل من أجل السيطرة والحكم. إلى جانب هذا أسمع من بعض السياسيين والمثقفين أن المجتمعات الرشيدة والحكم الراشد لا يمكن إقامته حالياً، وعليه فالمطلوب هو السعي لتحسين ظروف المعيشة، وتطوير الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والمحافظة على الحريات السياسية، وإقامة حقوق الإنسان وذلك هو الحكم الراشد. والحقيقة أن الحكم الراشد لا يعني تقدماً صناعياً، أو امتلاك أسلحة نووية لتدمير العالم والشعوب دون وازع، وإبقاء نصف المجتمع يعاني من الجوع والفقر، ولا يعني إقامة المهرجانات الترفيحية على حساب الاقتصاد. فهل الحكم الراشد هو تقنين حقوق للصوص، والزناة والمترفين وحمائتهم ليعثوا في الأرض فساداً.

إن الحكم الراشد هو الذي يقيم مجتمعاً نظيفاً واعياً، يسوده الأمن والأمان، يسوده الحق والعدل والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي. وعليه فإن مقومات الحكم الرشيد هي:

الحاكم الرشيد: الذي يجيد التعامل مع الغير، سواء مع المحكومين أو مع الحكام الآخرين، الحاكم الذي يكون على إطلاع على الأوضاع الداخلية والخارجية فيجيد التصرف معها حسب ما تمليه عليه الظروف وحسب ما يملكه من إمكانيات، فإذا كان العيب أننا لا نملك أسلحة نووية فإن هذا العيب يتضاعف إذا كنا لا نحسن استعمال الأسلحة الموجودة لدينا.

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

فالمشكل اليوم بين الدول العربية هي امتلاكها إمكانيات ولكنها لا تحسن استغلالها، فإما أن تستغلها بمردود ضعيف، أو توكلها إلى المستغل الأجنبي، الذي يأخذ أضعافا مضاعفة من الأرباح التي تأخذها الدولة المالكة لهذه الإمكانيات، كما هو الحال مع المحروقات، ونلاحظ هذا التوجه الأخير بكثرة في بلادنا في المدة الأخيرة، وكأن الطاقات الوطنية لا تحسن أي شيء، فحتى استغلال المرافق العمومية والثروات الباطنية أصبح يوكل للمؤسسات الأجنبية، فما الذي نحسنه نحن؟ (توزيع المياه في المدن الكبرى مثلا) لماذا تسند مهمته إلى دول أجنبية؟ أين يكمن عجزنا؟ في الهيئات المسيرة؟ في الحكام؟ في الوسائل المادية؟ أم أين؟

بدون شك إننا سنختلف في الإجابة، وجلنا سيوجه اللوم للحاكم، وهو جزء منا، فهو خريج المجتمع. وعليه فهو من أفراد المجتمع، وفساده يعني فساد أفراد المجتمع وبالتالي حتى يكون الحاكم رشيدا. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " كما تكونوا يولى عليكم"¹. صحيح أن لولاة الأمور وضع السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات، ولكن لشعوبهم طريقة اختيارهم وتوليتهم والوقوف إلى جانبهم ومساندة قراراتهم. فالحكم ليس فردا واحدا ولكن مجتمعا بأكمله. ولذلك فمن مقومات الحكم الرشيد إقامة المجتمع الرشيد.

إن البحث عن الحكم الرشيد في مجتمع غير راشد كمجتمعاتنا التي تسود فيها كل أنواع الفساد، السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. يتطلب البحث عن آليات التغيير المناسب لخلق الفرد الرشيد الذي يعي متطلبات الحكم الرشيد ويسعى إلى تحقيقه. إذ كيف نطلب من إنسان أو ننتظر منه حكما رشيدا وليست لديه صورة واضحة عن هذا الحكم؟! كيف نطلب منه ذلك وفي المقابل نطلب منه نصرتنا في قضايا لا حق لنا فيها.

1 - رواه الدليمي والبيهقي، وضعفه الألباني.

فمن شروط الحاكم الرشيد:

- أن يكون فاهما للحكم الرشيد مدركا لمتطلباته ومجالاته.
 - أن يكون مؤمنا بهذا الحكم عاقدا النية على إقامته.
 - أن تتوفر لديه الشروط المادية والمعنوية لإقامته.
- وعليه فإن المقوم الثاني من مقومات الحكم الرشيد هو:
- 2 - أن يكون محاطا بأفراد راشدين: فاهمين للحكم الرشيد، مؤمنين به، وساعين إلى تحقيقه وقادرين على ذلك.
- والمقوم الثالث هو توفر الإمكانيات لإقامة هذا الحكم ومن هذه الإمكانيات:
- العلم النافع: فبالعلم نستطيع معرفة الحكم الرشيد من الحكم غير الرشيد.
- قال تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾¹. وقال: ﴿وقل يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا، لا تنفذوا إلا بسلطان﴾².
- فكل شيء بالعلم. وفاقد الشيء لا يعطيه، فلا يمكن أن نتظر حكماً راشداً من حاكم جاهل. ولذلك كانت من شروط الإمامة: يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله.
- وجاء في الحديث: ﴿إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة﴾³. وهذا في جميع المجالات و في كل الشؤون، فحتى يكون الحكم الرشيد لا بد من مراعاة الاختصاص، والاستناد إلى القدرة العلمية في كل شيء، فالعلم درجات. وهذا الأمر لا نلاحظه في مجتمعاتنا التي تقول بالحكم الرشيد. وبالعلم النافع نستطيع

1 - سورة فاطر الآية: 28.

2 - سورة الرحمن الآية: 33.

3 - رواه البخاري.

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

الحصول على بقية الإمكانيات المادية والمعنوية والتكنولوجية والبشرية اللازمة لإقامة الحكم الرشيد.

3 - ومن مقومات الحكم الرشيد: الكفاءة والتزاهة: وهي أن يكون الحاكم كفؤاً من الناحية العلمية والحنكة السياسية. إذ نجد محمد جابر الأنصاري يتحدث عن الخصوصية العربية باعتبارها الحقيقة الغائبة في الفكر السياسي الاجتماعي العربي فيقول بأنها: "خصوصية مثقلة بالأعباء كما نبت وليست خصوصية تفاخر وانغلاق كما نفهم ويرى أن هذا الإرث المثقل في واقعنا السياسي ليس في التراجعات السياسية الكبرى فحسب، وإنما فيما وراءه وفي جذورها وأسبابها من قصور في الأداء السياسي العام، إن على صعيد الإدارة اليومية لمختلف قطاعات المجتمع ومؤسساته وخدماته أو في كيفية التعاطي بين الأطراف العربية كافة شعبية ورسمية، بالإضافة إلى طبيعة التعاطي السياسي العربي العام مع العالم أجمع"¹.

ويقول إنه: "ليس من المبالغة القول بأن القصور في الأداء السياسي العربي العام المتأتى عن طبيعة السوسولوجيا العربية كان "كعب أخيل" في بنيان النهضة الحديثة من محمد علي إلى عبد الناصر، فضلاً عن كونه مقتلاً حقيقياً من مقاتل الحضارة العربية الإسلامية، من الفتنة الكبرى في صدر الإسلام إلى سقوط الحواضر الكبرى دون مقاومة تذكر في يد العسكر الرعوي، عصراً بعد آخر. تلك الحضارة الجميلة الفنية والخصبة في عطائها لكنها عانت من فقر دم سياسي"².

إن مجتمعاتنا التي تشهد طغيان الجانب السياسي على الجوانب الأخرى: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تشهد انهياراً سياسياً. فالسياسي الخنك في

1 - محمد جابر الأنصاري - العرب و السياسة، أين الخلل؟ - دار الساقى، طبعة 2 ص 19.

2 - محمد جابر الأنصاري - المرجع السابق ص 19

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

الدول العربية هو من يحسن التلاعب بالألفاظ ويحسن نفاق الآخرين، حيث أصبحت السياسية السائدة هي السياسة المكيافيلية "الغاية تبرر الوسيلة"، وليست السياسة الرشيدة التي تراعي الوسيلة المناسبة المشروعة لتحقيق الغاية النبيلة. إن الحكم الرشيد المعروف في العالم هو حكم الخلفاء الراشدين، هذا الحكم الذي يقوم على أسس واضحة.

مبادئ الحكم الرشيد في الإسلام:

يقوم الحكم الرشيد في الإسلام على:¹

- 1- اختيار الحاكم قائم على الشورى بين المسلمين، فالحاكم لا يعرض نفسه وإنما يختار ويكلف من طرف علماء الأمة وأئمتها ومثقفها وليس من طرف جهلائها وسفهائها. وبالتالي لا يكون له أغراض شخصية، وإنما يختار ممن لهم خبرة ودراية ونزاهة لأنه أفضلهم. قال تعالى: ﴿وَأمرهم شورى بينهم﴾².
- 2- جهاز حكومي ينتقى فيه الأكفاء (عن طريق الشورى) من غير نظر إلى اعتبار آخر. روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال: "من استعمل رجلاً من عصابة (جماعة) وفيه من هو أرضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين"³ وروي عنه كذلك (من ولى من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله)⁴. ونحن اليوم ننتخب الناس محاباة.
- 3- قوانين مدنية مستمدة من كتاب الله وسنة رسول الله واجتهاد فقهاء الأمة وعلمائها.

1 - عزالدين بليق - منهاج الصالحين - دار الفتح للطباعة والنشر، طبعة 1، 1978، ص 332.

2 - سورة الشورى الآية: 38.

3 - رواه الحاكم.

4 - رواه الحاكم.

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

4- قضاء مستقل عن أي سلطة في الدولة يساوي بين رئيس الدولة وسائر أبناء الشعب. قال تعالى: ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين﴾¹.

5- جيش قوي يرهب الأعداء ويصدّهم عن العدوان ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾².

- يجرس الأمن ويصون السيادة ويحمي الحرية الدينية في الداخل والخارج ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾³ ويحرر الضعفاء والمستعبدين من أسر الطغيان والظلم. ﴿ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان اللذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا﴾⁴.

6- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: قال تعالى ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾⁵. وعليه فمن شروط الحاكم وواجباته، الكفاءة والأمانة، الانتخاب بالشورى، المسؤولية، العدالة المطلقة بين الناس، الحرية الإنسانية للمواطن، الكرامة الإنسانية للمواطن، المساواة أمام القانون للمواطنين، التيسير ورفع الحرج.

7- السمع والطاعة بالمعروف: قال تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾⁶. وعن عمر رضي الله عنه

1 - سورة النساء الآية: 135.

2 - سورة الأنفال الآية: 60.

3 - سورة الأنفال الآية: 39.

4 - سورة النساء الآية: 75.

5 - سورة آل عمران الآية: 104.

6 - سورة النساء الآية: 59.

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

عن النبي ﷺ قال: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"¹. متفق عليه.

من هم هؤلاء الذين أقاموا الحكم الراشد في الإسلام: قال سيد قطب رحمه الله: "إنهم جيل قرآني فريد"²، ذلك لأنهم جيل خرجته الدعوة الإسلامية: جيل مميز في تاريخ البشرية، فرغم وجود أفراد من ذلك الطراز على مدار التاريخ فإنه لم يحدث قط أن تجمع مثل ذلك العدد الضخم في مكان واحد كما وقع في تلك الفترة - فترة الخلافة الراشدة - فما هو السر في ذلك؟ فالقرآن مازال بين أيدينا وهناك من يحفظه ويعمل به. وسنة الرسول ﷺ بين أيدينا رغم أنه قد مات. وبقي هذا الدين من بعده وكانت الخلافة راشدة من بعده مدة من الزمن.

يرى السيد قطب أن سبب ذلك أن هذا الرعيل الأول في الدعوة الإسلامية كان يستقى من نبع واحد هو القرآن الكريم. وما كان حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهدية سوى أثر من آثار ذلك النبع فعندما سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: "كان خلقه القرآن" إذاً كان النبع القرآن، رغم وجود حضارة الرومان وثقافتها وكتبها وقانونها الذي ما تزال أوروبا تعيش عليه أو على امتداده حتى اليوم. وكانت هناك مختلفات الحضارة الإغريقية ومنطقها وفلسفتها ومنها وهو ما يزال ينبوع التفكير الغربي حتى اليوم، وكانت هناك حضارات الفرس وغيرها. وإنما كانت وحدة المنبع عن تصميم مرسوم ونهج مقصود، وحدث أن رأى صلى الله عليه وسلم في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة من التوراة فقال: "إنه والله لو كان موسى حياً بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني" وكان القصد من ذلك إخلاص النفوس لله ورسوله واستقامة عودهم على منهج واحد. والعامل الثاني

1 - متفق عليه.

2 - سيد قطب - معالم في الطريق - دار الشروق، الطبعة 10، 1983، ص 14.

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

في تكوين هذا الجيل حسب السيد قطب هو اختلاف منهج التلقي عما كان عليه في ذلك الجيل الفريد.

فلم يكونوا يقرؤون القرآن بقصد الثقافة والاصطلاح، ولا بقصد التذوق والمتاع، وإنما لتلقي أمر الله في خاصة شأنه وشأن الجماعة التي يعيش فيها، وشأن الحياة التي يحيها هو وجماعته، يتلقى ذلك الأمر ليعمل به فور سماعه. وهذا الشعور... شعور التلقي للتنفيذ، كان يفتح لهم من القرآن آفاقاً من المتاع وآفاقاً من المعرفة، لم تكن لتفتح عليهم لو أنهم قصدوا إليه بشعور البحث والدراسة والاصطلاح. وكان ييسر لهم العمل ويخفف عنهم ثقل التكاليف ويخلط القرآن بذواتهم، ويحول حياتهم إلى منهج واقعي. وثقافة متحركة تحول خط سير الحياة.

3- والعامل الثالث الذي جعلهم جيلاً فريداً: أن الرجل منهم إذا دخل في الإسلام نزع على عتبه كل ماضيه في الجاهلية، ويبدأ عهداً جديداً. ويصبح يقف من كل ما عهده من الجاهلية موقف المستريب الشاك، الحذر، المتخوف الذي يحس أن كل رجس لا يصلح للإسلام. فإذا غلبته نفسه، وعاداته فسرعان ما يشعر بالإثم والخطيئة ويحاول العودة إلى الهدى القرآني.

• مجتمعنا اليوم والحكم الرشيد: مجتمعنا اليوم بعيد عن المجتمعات الراشدة وحكامنا بعيدين عن الحكم الرشيد. بمفهومه الحقيقي، فيظن البعض أن نجاحه في بعث الاقتصاد يعني حكماً راشداً، أو نجاحه في استقطاب الجماهير حكماً رشيداً، ولكن هذا ليس صحيحاً، حتى وإن كان فيه نوع من الرشد.

فالحكم الرشيد لا يعني الغنى المولد للترف، ولا يعني ملء الخزائن بالعملات على حساب الشعوب الجائعة والعقول التائهة، وإنما يعني بناء دولة قوية بأفرادها، ببضاعتها، بثقافتها ومؤسساتها، ولدنيا في الوطن العربي اليوم عدة مقومات اجتماعية واقتصادية لبناء مجتمعات راشدة تقيم حكماً راشداً.

من هذه المقومات:

1- المؤسسات الاجتماعية - بداية من الأسرة- التي يجب الاعتناء بها، والتركيز على بناء الفرد الصالح الذي سيتولى الحكم مستقبلا في أسرته ثم في مدرسته ثم في مجتمعه، وما يساعد على ذلك توفر المنبع الأول بين أيدينا. والذي يجب أن توضع وفقه إستراتيجيات البناء وخططه، سواء في المدرسة، أو في الجامعة، أو في بقية مؤسسات المجتمع.

2- الموارد البشرية: التي تزخر بها مجتمعاتنا العربية، وقابليتها للتعامل مع هذا المنبع. وهذا لا يعني الانعزال عن بقية المجتمعات، وعن العلوم والتكنولوجيا الحديثة وإنما أن نأخذ ذلك من منطلق يتماشى والمنبع الأساسي، الذي هو الإسلام (القرآن والسنة).

3- الموارد الطبيعية المتاحة وغير المستغلة: من أراض شاسعة وصالحة للزراعة، والأراضي في الجزائر خير دليل على ذلك، والتي كانت تنتج قبل مجيء الاستعمار الفرنسي، وكانت تصدر القمح إلى أوروبا، واستغلت من طرف المعمرين أحسن استغلال أثناء الاستعمار الفرنسي، واليوم هي أراض بور، ونحن نستورد الطعام من فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية.

ثروات باطنية كبيرة مثل البترول والغاز وبقية المعادن والمياه إلى غير ذلك.. فرغم ما تزخر به الجزائر من ثروة مائية اضطررنا في فترة من الفترات إلى استيراد المياه.

4- إمكانيات التعاون والتكامل بين أقطار الوطن العربي: لكن هذه الأقطار تتباعد أكثر مما تقتارب، وهذا بسبب بعد سياسة هذه الأقطار عن السياسة الشرعية وإتباعها للسياسة المكافيلية. ما جعل حكام هذه القطر يراعون المصالح الشخصية أكثر من مصالح الأمة، وأصبحوا يتنافسون عن السلطة أكثر من سعيهم لخدمة شعوبهم فكثرت الخلافات بينهم. وهانت أمامهم شعوبهم

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية..... أ. الربيع كواهي

وأصبحوا يفضلون الأجنبي على المحلي، وبالتالي زالت العصبية عنهم وعن شعوبهم، والتي يرى ابن خلدون بأنها: "السبب في ضعف الملك وزواله وهذا الاختلاف راجع لاختلاف مصادر الحكم ومقاصده"¹. فهناك الاشتراكي والرأسمالي والملكي والديمقراطي والتكنقراطي ... الخ. وكل هذه أنظمة للحكم بعيدة عن الرشد رغم احتوائها على بعض القرارات الرشيدة. فالحكم الرشيد هو حكم الله المستمد من كتاب الله وسنة رسول الله، أما بقية أنواع الحكم فهي اجتهادات، تصيب فتكون رشيدة، وتخطئ فتصبح غير ذلك.

وكلما ابتعدنا عن شرع الله ابتعدنا عن الرشد. ولهذا فإن هؤلاء الحكام هم خلفاء الله في الأرض، يجب أن يطبقوا قراراته وأوامره وبالتالي يطبق حكمه عوض تحكيم أهوائهم.

ونخلص إلى القول بأن الحكم الرشيد هو حكم الله عز وجل، أما الحكم المعروف اليوم في الدول المتقدمة فقد يكون حكماً رشيداً وفقاً لمعايير معينة ولفئات معينة، وغير رشيد لدى فئات أخرى، وبالتالي فالرشد فيه محدود، إذ يعتمد على قرارات رشيدة وأخرى غير رشيدة. حكم رشيد في بعض الجوانب وغير رشيد في أخرى، أما عن إمكانية إقامة حكم رشيد في المجتمعات الحالية فأزى أنه غير ممكن بسبب الراعي والرعية. أما عن إعداد المجتمع لإقامة حكم رشيد، فهذا ممكن بإتباع استراتيجيات وخطط رشيدة، إذا توفرت النية والفهم والوسائل لإقامة هذا الحكم.

1 - عبد الرحمن محمد ابن خلدون - مقدمة ابن خلدون - دار صادر، بيروت، طبعة 2005، ص 113.

المراجع

- 1- القرآن الكريم.
 - 2- محمد جابر الأنصاري /العرب والسياسة ابن الخلل-دار الساقبي - ط 2- 2000.
 - 3- سيد قطب /معالم في الطريق-دار الشروق - ط 1-1983.
 - 4- عز الدين بليق -منهاج الصالحين- دار الفتح للطباعة والنشر- ط 1-1978.
 - 5- عبد الرحمن محمد ابن خلدون-مقدمة ابن خلدون- دار صادر -بيروت- ط 2-2005.
 - 6- د. شاكرا النابلسي - ما أحوجنا اليوم إلى ثورة التغيير في الإسلام -
 - 7- د. محمودي عبد القادر - المتطلبات الجديدة للحكم الرشيد
- http://metransparent.com/texts/shaker_al_nabulsi_changing_in_islam.htm
- http://www.pfln.org.dz/upfln-drt_root/index.htm